الجمهورية التونسية

وزارة السياحة

التقرير السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2023

وحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

أفريل 2024

الفـهـــــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

1- نتائج أداء البرامج

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرامج

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة:

تتولى مهمة السياحة في إطار السياسة العامة للدولة بلورة الخيارات الوطنية في مجال السياحة والصناعات التقليدية ووضع المخططات والبرامج المتعلقة بها وتقييم آداءها ونتائجها وذلك عبر رسم سياسات تهدف إلى النهوض بالقطاع **بغايـــــة** تعميق مقومات إدماجه في الدورة الاقتصادية من جهة (تنشيط الإستثمار،خلق فرص عمل جديدة ،التمكين الاقتصادي للمرأة ،تدعيم التوازن الاجتماعي والديمغرافي بين الجهات...) وتقديم منتوج ذو جودة، يلبي حاجيات وطموحات الحريف رجالا ونساء على حد السواء من جهة أخرى.

ولتحقيق الغاية المنشودة للقطاع على المدى البعيد، وانسجاما مع أهداف التنمية المستدامة 2030، عملت مهمة السياحة على تدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع، و تحسين قدرته التنافسية، وذلك في إطار **رؤيـــــة استراتيجية** تنبني على" **تطوير صناعة سياحة ذات مردودية عالية، تركز على الابتكار وتثمين التراث الثقافي، تحترم البيئة، شاملة، تضامنية ومستدامة**".

والاتجاه "**نحو صناعات تقليدية عصرية** "تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار.

هذا وقد إنبنت **خطة عمل المهمة** على:

- ❖ **في المجال السياحي**: إنبنت خطة العمل على إرساء قواعد حوكمة جديدة وتحسين العرض السياحي إضافة إلى تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي وتحفيز الطلب على الوجهة التونسيّة.
- ❖ **في مجـال الصـناعات التقليديـة:** مواصلة العمل على دعم الإطار المؤسساتي وتنمية المعرف والمهارات والنهوض بالاستثمار وتطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالجودة والتسويق وتطوير الخطة الاتصالية للنشاط.

وفي إطار رصد **لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة**، يجدر التذكير أن الوجهة التونسية قد سجلت عموما سنة **2023** نتائج إيجابية على مستوى أهم المؤشرات كتأكيد للإنتعاشة التي عرفها القطاع بعد جائحة كورونا حيث تم تقريبا إسترجاع إنجازات ما قبل الجائحة.

هذا، وقد تمكنت مهمة السياحة سنة **2023** من تحقيق نسب إنجاز هامة في علاقة بالأهداف الاستراتيجية التي ضبطت ضمن إطار آداء المهمة والمتعلقة عموما **بتنمية القدرة التنافسية للقطاع ككل"** .

❖ **إنجازات المهمة في مجال النشاط السياحي:**

تجاوزت جل المؤشرات التي تم تسجيلها في علاقة بالهدف **الإستراتيجي "تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي "** الأهداف المرسومة للسنة ذاتها حيث تجاوز عدد الوافدين، لكامل سنة **2023، 9،370 مليون سائحا** أي بارتفاع تخطى **45،5 %** مقارنة بسنة **2022** وفي حدود **99،38 %** مقارنة بسنة **2019**،

كما سجلت العائدات السياحية بدورها إرتفاعا سنة **2023، بنسبة ناهزت 28،1 % (6943،5 مليون دينار)** مقارنة بسنة **2022** وبنسبة إسترجاع فاقت **104.47 %** من العائدات المسجلة في سنة **2019**.

كما أن عدد الليالي المقضاة بلغ قرابة **25 مليون ليلة سياحية** خلال سنة **2023** أي بزيادة بحوالي **30.79 %** مقارنة بسنة **2022** وبنسبة استرجاع بحوالي **84.45 %** من عدد الليالي المقضاة سنة **2019**.

كما شهدت عديد المؤشرات ذات الصلة **بالهدف الإستراتيجي " تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة "**، نموا حيث بلغت قيمة الصادرات المراقبة لمنتوجات

الصناعات التقليدية **151 م د** خلال سنة **2023** (نسيج وزربية ونحاس وشاشية ومنتوجات مختلفة) أي بزيادة تقدر بـ **34 %** مقارنة بسنة **2022**،

كما تميزت سنة **2023** بمواصلة استرجاع طاقات الإنتاج والرفع من المجهود الاستثماري مقارنة بالسنوات الفارطة حيث بلغ حجم الاستثمار الجملي عبر آلية قروض المال المتداول **11 م.د**، مسجلا بذلك نموا بحوالي **37.5%** مقارنة بسنة **2022**.

كما تواصل استئناف نشاط أغلب الفعاليات والمعارض على المستوى الوطني والدولي وذلك بتنظيم **85** تظاهرة مقابل **79** خلال سنة **2022** وبتشريك حوالي **6276** حرفي ومؤسسة حرفية سنة **2023** مقابل **5980** خلال سنة **2022** أي بنسبة تطور بلغت **5%**.

هذا، علاوة على عودة جل أعمال الدعم والتأطير الفني والمرافقة الاقتصادية لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية، حيث إرتفع عدد المنتفعين بالتأطير الفني والمرافقة الاقتصادية بنسبة **300.5%** مقارنة بسنة **2022** وبنسبة تقدر ب **69%** بالنسبة لعدد المنتفعين بالتأهيل المهني وببرامج التعاون الدولي وهو ما ساعد الحرفيين على الرفع من القيمة المضافة للمنتوج وتعزيز قدرته التنافسية في تجاه توسيع آفاق ترويجه.

إن التطور الإيجابي الذي سجلته المهمة على مستوى أداء برامجها، كما دلت على ذلك مستوى المؤشرات الإيجابية للقطاع، يفسر بحرص المهمة على **تنفيذ جملة من المشاريع الإصلاحية الجوهرية الرامية إلى النهوض بالقطاع** عن طريق مختلف الفاعلين العموميين في المجال، لعل أهمها:

❖ **في المجال السياحي**: تواصل العمل على:

- دعم المستثمرين والباعثين الخواص في القطاع السياحي والتشجيع على إحداث أنماط إيواء جديدة وبديلة للنشاط الفندقي تساهم في استقطاب شرائح جديدة من السياح، (بلغت قيمة الاستثمارات الجمليّة بعنوان سنة **2023** في الحضائر المنجزة **57.5 مليون دينارا** وقدرت قيمة المعدّات المتمتّعة بالامتيازات الجبائية ب**12.515 مليون دينار**)،
- تكثيف الحملات والعمليات الترويجية للمنتجات السياحية ذات القيمة المضافة، التي من شأنها الحد من موسمية القطاع وتطوير العائدات من العملة الصعبة،

- المشاركة بمختلف التظاهرات والفعاليات السياحية (المشاركة في 65 معرض وصالون سياحي، تنظيم 67 عملية ترويجية خاصة بتونس وبالخارج، تنظيم 108 رحلة صحفية لفائدة 318 صحفي من مختلف الوسائط الإعلامية، تنظيم 48 رحلة استطلاعية واستضافة حوالي 1153 وكيل أسفار.....)،

❖ **في مجال الصناعات التقليدية:**

- دعم حوافز التصدير من خلال الترفيع في نسبة تغطية مصاريف النقل عند التصدير المسندة من قبل مركز النهوض بالصادرات، من **25 % إلى 50%** .
- الترفيع في سقف قروض المال المتداول **من 5 إلى 10 آلاف دينار** بالنسبة للحرفيّين **ومن 12 إلى 20 ألف دينار** بالنسبة للمؤسسات الحرفية وإحداث خط تمويل خاص لدعم عمليات التصدير لفائدة الحرفيّين والمؤسسات الحرفية، عبر الانتفاع الآني بالتمويل.
- تكريس العمل بسلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة بغاية دفع التشغيل والتنمية والتصدير وتخصيص حصة من المواد الأولية الطبيعية لفائدة الحرفيّين والمؤسسات الحرفي،
- تطوير منظومة خاصة بالتكوين والتدريب المهني في قطاع الصناعات التقليدية لاستقطاب الشبان وتوفير يد عاملة،
- تدعيم مشاركة تونس كضيف شرف بمعرض «Artigiano in Fiera» بمدينة ميلانو بإيطاليا ،
- مواصلة إنجاز جملة من المشاريع الأخرى في المجال في إطار التعاون الدول التي تترجم تدعيم دور القطاع في التنمية المحلية والجهوية المستدامة على غرار مشروع" **تونس الإبداعية**" و "**مشروع العمل التعاوني للصادرات الحرفية**"، إضافة إلى برنامج "**تأهيل المؤسسات الحرفية**" ....

3 – نتائج تنفيذ ميزانية مهمة السياحة:

تتوزع إنجازات المهمة لسنة 2023، حسب بيانات الجدول عدد 1 و2 على النحو التالي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: الف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2023		إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		(ق. م الأصلي)	(ق. م التعديلي)		المبلغ	نسبة الإنجاز %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	65 075	67 366	67 365	-1	100.00
	اعتمادات الدفع	65 075	67 366	67 365	-1	100.00
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	15 306	15 306	11 530	-3 776	75.33
	اعتمادات الدفع	15 306	15 306	11 518	-3 788	75.25
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	83 397	83 397	28 006	-55 391	33.58
	اعتمادات الدفع	83 397	83 397	28 006	-55 391	33.58
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10222	10 222	357	-9 865	3.49
	اعتمادات الدفع	10222	10222	357	-9 865	3.49
المجموع	اعتمادات التعهد	174 000	176 291	107 258	-69 033	60.84
	اعتمادات الدفع	174 000	176 291	107 246	-69 045	60.83

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: الف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2023		إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		(ق. م الأصلي)	(ق. م التعديلي)		المبلغ	نسبة الإنجاز %
برنامج عدد 1 : السياحة والصناعات التقليدية	اعتمادات التعهد	170 519	172 782	103 655	-69 127	59.99
	اعتمادات الدفع	170 519	172 782	103 655	-69 127	59.99
برنامج عدد 9: القيادة و المساندة	اعتمادات التعهد	3 481	3 509	3 321	-188	94.64
	اعتمادات الدفع	3 481	3 509	3 309	-200	94.30
المجموع	اعتمادات التعهد	174 000	176 291	106 976	-69 315	60.68
	اعتمادات الدفع	174 000	176 291	106 964	-69 327	60.67

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

بلغت تقديرات ميزانية مهمة السياحة بقانون المالية التعديلي لسنة **2023** في حدود **176291أ د.** وتتوزع هذه الإعتمادات بين برامج المهمة على النحو التالي:

-ضبطت نفقات برنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2023** في حدود **172782** أ.د(**98%**من الميزانية الإجمالية للمهمة)

- ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة سنة **2023**، في حدود **3509** أ.د (**2% من إجمالي ميزانية المهمة)**

-لم تتجاوز نسبة الإنجازات الجملية المسجلة بعنوان سنة **2023**، **60.67 %**أي ما قيمته**106964** أ.د.

وتفسر هذه النسبة ب:

- ✓ قرار التخفيض في بعض الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير (القسط الرابع والأخير المقدر بـ **25%**)،
- ✓ تجميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين إستيفاء إجراءات صرفها،
- ✓ إعلان طلب العروض المتعلق بترميم وصيانة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد والمقدرة الميزانية المخصصة له بـ **9.903 مليون دينار** غير مثمر،
- ✓ النسب الضعيفة لتقدم صرف الإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة حيث لم تتجاوزن نسبة الإنجاز **11%** بالنسبة لصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع السياحي.

ويجدر التذكير في هذا الإطار أنه رغم تسجيل نسبة إنجاز متواضعة عموما لميزانية المهمة(**60.67 %**) **بعنوان سنة 2023**،خاصة على مستوى **برنامج السياحة والصناعات التقليدية**(**60%**)، إلا أن المهمة إستطاعت عموما أن تسجل مؤشرات إيجابية على مستوى آداءها ،كما تم تقديم ذلك سالفا، ويفسر ذلك بالأساس في تنفيذ المهمة لجملة من **المشاريع الرامية إلى النهوض بالقطاع** والتي تم تنفيذها في إطار **التعاون الدولي** وكان لها إنعكاس مباشر على الأهداف المرسومة ومؤشرات قيس الآداء المتعهد بها ضمن إطار آداء المهمة .

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

البرنامج عدد1: السياحة والصناعات التقليدية

إسم رئيس البرنامج "غازي بن صالح، مدير عام خلية الحوكمة "

تاريخ تولّيه المهمة: قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 05 جوان 2023

1- نتائج أداء البرنامج

يعمل برنامج "**السياحة والصناعات التقليدية**" على دعم الأنشطة المتعلقة بالرفع من مردودية القطاع وتنمية القدرة التنافسية للوحدات السياحية ولمنتوجات الصناعات التقليدية، انسجاما مع استراتيجية تنمية القطاع، التي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط وتعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية، وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية.

وطبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بالنشاط السياحي والمرتكز بالأساس على تنمية القدرة التنافسية للوجهة التونسية، فإن خطة العمل التي تم إعتمادها إنبنت بالأساس على تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع وذلك بـ:

- **دفع نسق الإستثمار** عبر تنويع العرض السياحي ودفع المشاريع السياحيّة ذات القيمة المضافة العالية.
- **تحسين جودة المنتوج السياحي** عبر مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية ومراجعة نظام تصنيف النزل السياحية وإدراج معايير لجودة الخدمات والسياحة المستدامة كعنصر أساسي لإسناد التصنيف، وتكثيف برامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق، والمطاعم، والعناية بالبيئة، والمحيط.
- **دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار** عبر تكثيف الحملات الاشهارية بالسوق الداخلية لمزيد إستقطاب السياح التونسيين والعمل على احداث الية لتنمية المبيعات على غرار ما هو معمول به في الاسواق الاوروبية، وانجاز حملات اشهارية مشتركة بالأسواق المغاربية وتعزيز الحضور في المعارض والصالونات بالبلدان المغاربية.

- **تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية وغير التقليدية عبر** دعم الدعاية الوطنية والاشهار المشترك وتدعيم حضور الوجهة التّونسيّة في التّظاهرات السّياحيّة بالخارج وتوطيد العلاقات مع وسائل الإعلام الأجنبيّة من أجل التعرف على ثراء وتنوع المنتوج السياحي التونسي إضافة إلى دعم النّقل الجوّيّ لمتعهدي الرحلات المبرمجين للوجهة التونسية.

- **ضمان نجاعة وجودة التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة** عبر النهوض بجودة الدراسات السياحية العليا والتكوين في مهن السياحة وإرساء حوكمة منظومة التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة تضمن النجاعة والمردودية.

هذا، وقد تمكن برنامج السياحة والصناعات التقليدية سنة 2023 من تحقيق نسب إنجاز هامة في علاقة بالأهداف الاستراتيجية التي تم ضبطها. فالنسبة لقطاع السياحي سجل إنتعاشة ملحوظة على امتداد كامل سنة 2023، حيث توافد على تونس إلى موفى شهر ديسمبر حوالي 9,37 مليون سائحا، أي بزيادة تقدر بنحو 45,5% مقارنة بسنة 2022. ويعد هذا التطور الإيجابي المسجل في عدد الوافدين غير المقيمين على البلاد مؤشرا واضحا لبداية تعافي السياحة التونسية واستعادتها لنجاعتها المعهودة بعد سنتين من التراجع والركود التام على خلفية انتشار جائحة كوفيد-19.

واستنادا للنتائج المسجلة من حيث عدد الوافدين غير المقيمين لكامل سنة 2023، حيث تم استرجاع تقريبا إنجازات ما قبل الجائحة (-0,6%)، فقد أبرزت الوجهة التونسية قدرة تنافسية عالية مقارنة بالعديد من الوجهات السياحية الأخرى لاسيما وأن معدل الطلب العالمي لنسبة النمو 2019/2023 لم يسترجع سوى 88% من مستويات ما قبل الجائحة في حين سجلت الوجهة التونسية خلال نفس الفترة نسبة تراجع في حدود 0,6% فقط.

هذا وأظهر القطاع السياحي بجميع مكوناته قدرة على استعادة نجاعته ومردوديته المعهودتين وكذلك استعادة ثقة كبرى متعهدي الرحلات في الوجهة التونسية كوجهة مشجعة وتتوفر على منتوج تنافسي كما وكيفا.

واستنادا للأهداف التي رسمتها سلطة الإشراف مطلع سنة 2023 والمتمثلة في استرجاع 80% على الأقل من مستوى إنجازات ما قبل الجائحة من جهة، وكذلك لتوقعات المنظمة العالمية للسياحة باسترجاع الطلب العالمي لما بين 80% و95% من مستويات سنة 2019 من جهة أخرى، فإن الوجهة التونسية قد أظهرت قدرة

تنافسية عالية ونسق نمو إيجابي مكّن من تجاوز الأهداف التي رسمتها سلطة الإشراف وكذلك تجاوز السقف الأعلى لتوقعات المنظمة العالمية للسياحة من حيث عدد الوافدين غير المقيمين.

أما المداخيل السياحية فقد سجلت سنة 2023 حوالي 6943,5 مليون دينار مقابل 5420,1 مليون دينار خلال سنة 2022 وهو ما يعادل نموا بنحو 28,1% .

أما بالنسبة لنشاط الصناعات التقليدية فقد شهدت أغلب المؤشرات نموا مطردا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، ويحوصل الجدول التالي إنجازات مؤشرات القطاع بين سنتي 2022 و2023:

المؤشر	الوحدة	2022	2023	التطور
نوايا الاستثمار	**عدد**	241	229	**-12**
المؤسسات الحرفية المسجلة	**عدد**	2254	2350	**+ 96**
قروض الأموال المتداولة	**م.د**	8	11,5	**+ 3.5**
حجم التصدير المراقب	**م.د**	146	151	**+ 5**
زربية ونسيج مختلف (إ. مطبوع)	**أ. م²**	46,16	55	**+ 8.84**
منتوج الشاشية (إ. مطبوع)	**أ. قطعة**	77,27	92	**+ 14.73**
منتوجات من النحاس (إ. مطبوع)	**أ.قطعة**	2,3	2 ,8	**+0.5**
عدد المنتفعين بالتأهيل المهني / ت.دولي	**عدد**	5799	6349	**+550**
عدد المنتفعين بالتأطير الفني والمرافقة	**عدد**	1972	7910	**+ 5938**
عدد التظاهرات المنظمة (د)	***عدد***	79	150	**+ 71**
عدد المشاركين في التظاهرات (د)	***عدد***	5975	6876	**+ 901**
عدد المشاركات بالتظاهرات (خ)	***عدد***	5	6	**+ 1**

هذا وتجدر الإشارة أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء أوكلت للمؤسسات العمومية تحت الاشراف على غرار الديوان الوطني التونسي للسياحة ووكالة التكوين في مهن السياحة بالنسبة للنشاط السياحي والديوان الوطني للصناعات التقليدية والمركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة بإعتبارهم جميعا فاعلين عموميين مكلفون بمتابعة المؤشرات وبتنفيذ الأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

❖ **الهدف الاستراتيجي 1.1:"تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي"**: تسعى المهمة من خلال هذا الهدف إلى تنمية المشاريع والمنتجات السياحية غير التقليدية وتحسين جودة الخدمات على إمتداد "سلسلة القيم السياحية " إضافة إلى دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار **و**تحفيز الطلب على الوجهة التونسية وتعزيزه ضمان نجاعة وجودة التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة من خلال حوكمة منظومة التعليم العالي (الدراسات السياحية العليا) والتكوين في مهن السياحة بهدف توفير كفاءات متماشية مع متطلبات سوق الشغل.

وتجدر الإشارة أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء أوكلت للمؤسسات العمومية تحت الاشراف وخاصة الديوان الوطني التونسي للسياحة بإعتباره فاعل عمومي مكلف بتنفيذ المؤشرات والأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. علما وأنه خلال سنة 2023 وإعتمادا على مختلف إنجازات مؤشرات قيس أداء الهدف الإستراتيجي المشار إليه أعلاه فإنه تم تحقيق الهدف المرجو مع التحسن النسبي لمختلف المؤشرات السياحية المسجلة.

❋ **تقديم انجازات المؤشر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات:**

- **المؤشر الاستراتيجي 1.1.1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية بحوض البحر الأبيض المتوسط**

	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
تونس	مليون زائر	2,475	6,441	9.5	9.37	98.63	10.275	2025
المغرب		,7	10,9	-	-	-	-	
مصر		8	11,9	-	-	-	-	
الأردن		2,3	5,05	-	-	-	-	
تركيا		29,9	51,3	-	-	-	-	

*** نظرا لغياب المعطيات حول الوجهات المنافسة سيتم التخلي عن هذا المؤشر في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2025**

سجل القطاع السياحي التونسي إنتعاشة ملحوظة على امتداد كامل سنة 2023، حيث توافد على تونس إلى موفى شهر ديسمبر حوالي 9,37 مليون سائحا، أي بزيادة تقدر بنحو 45,5% مقارنة بسنة 2022 وتقريبا نفس إنجازات السنة المرجعية 2019 (-0,6%)

ويعد هذا التطور الإيجابي المسجل في عدد الوافدين غير المقيمين على البلاد مؤشرا واضحا لبداية تعافي السياحة التونسية واستعادتها لنجاعتها المعهودة بعد سنتين من التراجع والركود التام على خلفية انتشار جائحة كوفيد-19.

واستنادا للنتائج المسجلة من حيث عدد الوافدين غير المقيمين لكامل سنة 2023، حيث تم استرجاع تقريبا إنجازات ما قبل الجائحة (-0,6%)، فقد أبرزت الوجهة التونسية قدرة تنافسية عالية مقارنة بالعديد من الوجهات السياحية الأخرى لاسيما وأن معدل الطلب العالمي لنسبة النمو 2019/2023 لم يسترجع سوى 88% من مستويات ما قبل الجائحة في حين سجلت الوجهة التونسية خلال نفس الفترة نسبة تراجع في حدود 0,6% فقط.

هذا وأظهر القطاع السياحي بجميع مكوناته قدرة على استعادة نجاعته ومردوديته المعهودتين وكذلك استعادة ثقة كبرى متعهدي الرحلات في الوجهة التونسية كوجهة مشجعة وتتوفر على منتوج تنافسي كما وكيفا.

واستنادا للأهداف التي رسمتها سلطة الإشراف مطلع سنة 2023 والمتمثلة في استرجاع 80% على الأقل من مستوى إنجازات ما قبل الجائحة من جهة، وكذلك لتوقعات المنظمة العالمية للسياحة باسترجاع الطلب العالمي لما بين 80% و95% من مستويات سنة 2019 من جهة أخرى، فإن الوجهة التونسية قد أظهرت قدرة تنافسية عالية ونسق نمو إيجابي مكّن من تجاوز الأهداف التي رسمتها سلطة الإشراف وكذلك تجاوز السقف الأعلى لتوقعات المنظمة العالمية للسياحة من حيث عدد الوافدين غير المقيمين.

- **مؤشر الاستراتيجي 2.1.1: تطور العائدات السياحية**

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
مليون دينار	2286	3500	5700	6943	121	6170	2025

بلغ المؤشر المتعلق بتطور العائدات السياحية سنة 2023 حوالي 6943 مليون دينار مقابل 5700 مليون دينار متوقعة بعنوان نفس السنة لتبلغ بذلك نسبة الإنجاز 121% ، كما تجاوز حجم العائدات السياحية المسجل بحساب الدينار الجاري أي بدون أثر سعر الصرف مستويات ما قبل الجائحة بنحو 4,5%، حيث كان في حدود 6646,7 مليون دينار خلال سنة 2019.

وللإشارة، فقد تضمنت العائدات السياحية في مكوناتها وفقا لمنهجية الطبعة السادسة من ميزان الدفوعات والوضع الخارجي الجملي لصندوق النقد الدولي، مصاريف إقامة التونسيين المقيمين بالخارج خلال زيارتهم للبلاد التونسية (كانت مدرجة سابقا على مستوى مداخيل الشغل)، حيث تم تحيين مكونات العائدات السياحية بمفعول رجعي إلى غاية سنة 2019.

❖ الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتحقيق الهدف

- المنافسة الشرسة وتغير أنماط استهلاك السياحة والسفر في جل أنحاء العالم ولاسيما بعد أزمة كورونا التي أبرزت أن السياحة قطاع حيوي ومتغير، ولكنه في المقابل هش ويتأثر سريعا بالعوامل الخارجية.
- موسمية القطاع والتركيز على السياحة الشاطئية وهو ما انعكس على القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية وتدني الأسعار وضعف مردودية الوحدات الفندقية وتداينها.
- تواضع تطور المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية إلى المستوى المطلوب لضمان مردوديتها وأداءها في مسيرة التنمية على غرار منتوجات القولف وسياحة الموانئ الترفيهية.
- ضعف جودة المنتوج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنويع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.
- عدم ملائمة منظومة التكوين لمتطلبات تطوير القطاع

❖ التدابير والإجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:

- **تنويع العرض السياحي:** وذلك بتدعيم السياحة الشاطئية بمنتوجات أخرى من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من موسمية المنتوج البحري.

- **تحسين جودة الخدمات:** اعتماد مقاربة تهدف إلى النهوض بجودة المنتوج ومحتواه والرفع من مستوى الخدمات السياحية وتعزيز القدرة على منافسة الأسواق العالمية، ترتكز الخطة على:

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي.
- وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية.

- **اعتماد مخطط اتصالي وترويجي يتماشى وخصوصيات المرحلة:** يرتكز بالخصوص على النقاط التالية:

- دعم الترويج للوجهة التونسية على الأسواق السياحية وخاصة ذات الأولوية من خلال وضع خطة ترويجية تتلاءم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة.
- تعزيز البرامج الترويجية والحملات الاتصالية للسوق السياحية الداخلية.

- دعم أنشطة النقل بمختلف أنواعه (الجوي والبحري والبري).
- إطلاق حملات نظافة وتجميل بمختلف المناطق السياحية وبأبرز المعالم الأثرية.
- منتوجات جديدة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- دعم التحول الرقمي للمؤسسات السياحية.
- مزيد هيكلة النقل السياحي بمختلف أصنافه.

❖ **الهدف الاستراتيجي2.1 تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة:** يسعى البرنامج من خلال هذا الهدف الى تعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية، وذلك بالعمل على تثمين القطاع وتأهيل العاملين فيه، والنهوض بجودة المنتوج ودعم مجالات البحث والتشجيع على الابتكار والتجديد وتعصير القطاع ككل وتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الجهوي والوطني والدولي.

هذا وإعتمادا على مختلف إنجازات مؤشرات قيس أداء الهدف الإستراتيجي "**تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة**" فإنه تم تحقيق الهدف المرجو وذلك نتيجة الجهود المبذولة للترويج على مستوى السوق الداخلية والتصديرية.

❋ **تقديم انجازات المؤشر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات:**

المؤشر الإستراتيجي عدد 1:تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع

الإقليم	إنجازات 2021		إنجازات 2022		تقديرات 2023		إنجازات 2023		إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور			
الشمال الشرقي	560	1120	570	800	600	1200	630	1250	104.44	3550 موطن شغل نسائي و 6710 رجالي	2025
الشمال الغربي	365	710	280	500	370	750	380	700	96.42		
الوسط الشرقي	625	1220	700	850	660	1320	800	1350	108.58		
الوسط الغربي	185	380	170	320	190	380	220	400	108.77		
الجنوب الشرقي	360	710	350	600	385	770	430	830	109		
الجنوب الغربي	385	782	250	800	420	850	450	900	106.29		

- تميزت سنة 2023 بمواصلة استرجاع طاقات الإنتاج والرفع من المجهود الاستثماري مقارنة بسنتي 2021 و 2022 حيث بلغ حجم الاستثمار الجملي عبر آلية قروض المال المتداول 11 م.د مسجلا بذلك نموا بحوالي 37,5 % مقارنة مع 2022 .
- تم تسجيل 280 نية استثمار خلال سنة 2023 مقابل 241 تصريح خلال السنة الفارطة
- تم تسجيل عدد هام من هذه الإنجازات كنوايا استثمار لإحداث مؤسسات مهيكلة أو توسيعها بلغ عددها 2600 مشروعا بقيمة جملية ناهزت 11 م.د، 25% منها تقريبا أنجز من قبل خريجي التعليم العالي مع التأكيد على أن نسبة الإنجاز الفعلي لنوايا الاستثمار المصرح بها في القطاع تناهز 75 بالمائة وهي من أعلى النسب على مستوى كل القطاعات
- ساهم في تحقيق هذه الانجازات، الحملات التحسيسية المتعلقة بالإستثمار والتمويل والتنمية الجهوية المنتظمة في العديد من الولايات حيث تم عقد معظم هذه اللقاءات بالمندوبيات الجهوية للديوان وبالقرى الحرفية والمؤسسات الجامعية ومراكز الأعمال ومحاضن المؤسسات وفضاءات المبادرة إضافة إلى انتظام البعض منها بمقرات الولايات والبلديات
- تم استهداف ما يناهز عدد 3500 من طلبة التعليم العالي والتكوين المهني وهو ما يدعم التمشي في تعزيز التواصل مع الحرفيين والمستثمرين وإطلاعهم على ما يمتاز به القطاع من تشجيعات وحوافز وإبراز طاقاته الاقتصادية الهامة والفرص المتاحة للاستثمار في مختلف أنشطته
- **المؤشر الإستراتيجي عدد 2: نسبة الحرفيين الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000د**

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	40	42	50	45	90	60	2025

بلغت إنجازات هذا المؤشر نسبة **90%** سنة **2023** مقارنة بالتقديرات لنفس السنة حيث تم خلال سنة **2023** تسجيل أرقام إيجابية على كافة الأصعدة سواء أكان ذلك على مستوى الاستثمار والتشغيل أو على مستوى التصدير الذي حقق نسبة نمو إيجابية تناهز **4%** مقارنة بسنة **2022** أو على مستوى عدد المعارض ساهمت في ارتفاع معدل الدخل السنوي للحرفيين والحرفيات. هذا، وسيتم ابتداء من سنة **2025** تغيير هذا المؤشر

ليتلاءم أكثر مع الإحصائيات المتوفرة والتي ينتجها الديوان الوطني للصناعات التقليدية عبر النشريات والأدلة الخاصة.

❖ أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- نقص اليد العاملة
- عزوف الشباب عن العمل في القطاع،
- منافسة القطع المقلدة والموردة من الخارج للمنتوج التونسي الأصلي،
- احتكار المواد الأولوية من قبل عدد من الشركات،
- تردي ظروف العمل،
- غياب التأطير والمرافقة للحرفيين،
- ضعف الترويج
- احتكار عدد من التجار الكبار لأغلب الوفود السياحية الوافدة على البلاد.

❖ التدابير والإجراءات التي يتعين القيام بها لتفادي الإشكاليات وتحقيق الهدف:

ستتخذ المهمة جملة من التدابير والإجراءات في السنوات المقبلة من أجل تذليل كل الصعوبات التي تعيق تحقيق الهدف المنشود على الوجه الأكمل من ذلك:

- ضبط مخطط عمل متوسط وطويل المدى يمكّن من تطوير أداء القطاع في اتجاه مزيد الانفتاح على الأسواق الداخلية والخارجية.
- التأطير الفني: خدمات فنية تمكن الحرفين من تدعيم وإثراء مكتسباتهم التقنية وتطوير مهارتهم الفنية بما يساعدهم على الرفع من القيمة المضافة لمنتوجهم وتعزيز قدرته التنافسية وذلك في تجاه توسيع آفاق رواجه.
- برنامج لتأهيل المؤسسات الحرفية مع توفير خدمات المرافقة والتكوين وتبادل الخبرات،
- تكوين ورسكلة خبراء مستشارين لدعم المساعدة الفنية للمؤسسات

- الانطلاق في إنجاز مشروع مركز التصميم والإبتكار بالدندان
- إعداد كراس شروط خاص بدراسة لتقييم المنظومة التسويقية والترويجية للصناعات التقليدية ولتحديد الاختصاصات الواعدة

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2023** ما مجموعه **103 937 ألف دينار** مقابل إعتمادات مرسمة قدرها **172782 ألف دينار** تعهدا ودفعا بقانون المالية الأصلي أي بنسبة إنجاز تقدر بـ **59.99%**. وتفسر هذه النسبة بقرار التخفيض في بعض الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير (**القسط الرابع والأخير المقدر ب 25%**) وتجميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين إستيفاء إجراءات صرفها فضلا عن نسب الضعيفة لصرف نفقات صناديق الخزينة. ويبرز الجدول التالي إنجازات البرنامج لسنة **2023** مفصلة:

جدول عدد 1

تنفيذ الميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان النفقات		تقديرات 2023		إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م الأصلي	ق. م التكميلي		المبلغ	نسبة الإنجاز %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	62835	65098	65098	0	100
	اعتمادات الدفع	62835	65098	65098	0	100
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	14346	14346	10759	-3587	75.00
	اعتمادات الدفع	14346	14346	10759	-3587	75.00
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	83191	83191	27798	-55393	33.41
	اعتمادات الدفع	83191	83191	27798	-55393	33.41
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10147	10147	282	-9865	2.78
	اعتمادات الدفع	10147	10147	282	-9865	2.78
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**170519**	**172782**	**103937**	**-69127**	**59.99**
	اعتمادات الدفع	**170519**	**172782**	**103937**	**-69127**	**59.99**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان الأنشطة	تقديرات 2023		إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
	ق. م أصلي	ق. م تكميلي		المبلغ	نسبة الإنجاز %
نشاط عدد 1: الإشراف	21693	21693	5135	-16558	**23.67**
نشاط عدد 2: السياحة	105308	106667	58177	-47131	**55.24**
نشاط عدد 3: التكوين في مهن السياحة	17070	17246	16503	-567	**96.68**
نشاط عدد 4: التعليم العالي	3174	3270	2890	-284	**91.05**
نشاط عدد 5: الصناعات التقليدية	22560	23183	20537	-2023	**91.03**
نشاط عدد 6: التجديد والإبتكار في الزربية والحياكة	714	723	695	-19	**97.34**
المجـــــــموع	**170519**	**172782**	**103937**	**-66582**	**60.15**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

قدرت الميزانية المخصصة **لنشاط الإشراف** بـ **21693 ألف دينار** في حين قدرت الإنجازات بمبلغ **5135 ألف دينار** أي بنسبة لم تتجاوز **23.67 %** وتفسر هذه النسب بـ :

- إعلان طلب العروض المتعلق بترميم وصيانة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد والمقدرة الميزانية المخصصة له بـ **9.903** مليون دينار غير مثمر وإعادة المنافسة،
- النسب الضعيفة لتقدم صرف الإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة حيث لم تتجاوز 11% بالنسبة لصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع السياحي.

بلغت إنجازات **نشاط "السياحة"** ما قيمته **58.177 أ.د** وهو ما يمثل نسبة **55.24%** من إجمالي ميزانية النشاط المرسمة والمقدرة بـ **106667 أ.د**. ويفسر الفارق المسجل بين التقديرات ونسبة الإنجاز بعدم رفع التجميد عن القسط الرابع من نفقات التسيير وتجميد الإعتمادات المخصصة لبعض التظاهرات إلى حين استيفاء إجراءات صرفها. وتمثل هذه الإعتمادات ميزانية الفاعل العمومي "**الديوان الوطني التونسي للسياحة**" الذي يؤمن نشاط "السياحة" وذلك لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة خاصة في:

- تنمية المشاريع والمنتجات السياحية غير التقليدية
- تحسين جودة الخدمات على إمتداد "سلسلة القيم السياحية"
- دفع السياحة الداخلية (سياحة "التونسي") وسياحة الجوار
- تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية وتعزيز التموقع بالأسواق غير التقليدية

أما إنجازات **نشاط التكوين في مهن السياحة** فقد بلغت ما قيمته **16503 أ.د** وهو ما يمثل نسبة **96.68 %**من إجمالي ميزانية النشاط المرسمة. وتمثل هذه الإعتمادات ميزانية الفاعل العمومي "**وكالة التكوين في مهن السياحة**" الذي يؤمن هذا النشاط وذلك لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في ضمان نجاعة وجودة التكوين في مهن السياحة. بينما بلغت نسبة إنجازات الإعتمادات المخصصة لنشاط "التعليم العالي" ما نسبته **97.38 %**من إجمالي ميزانية النشاط المرسمة والمقدرة بـ **3270 أ.د**.

هذا وقد بلغت إنجازات **نشاط الصناعات التقليدية** نسبة **91.03 %**من إجمالي ميزانية النشاط المرسمة والمقدرة بـ **23183 أ.د**. وتمثل هذه الإعتمادات ميزانية الفاعل العمومي "**الديوان الوطني للصناعات التقليدية**" الذي يؤمن نشاط "الصناعات التقليدية" وذلك لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في:

- دفع نسق الإستثمار
- النهوض بالجودة
- عمليات تطوير قطاع الصناعات التقليدية
- البحث والتجديد
- تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية

وأخيرا بلغت إنجازات **نشاط البحث والتجديد والإبتكار في الزربية والحياكة** نسبة **97.34%**من إجمالي ميزانية النشاط المرسمة. وتمثل هذه الإعتمادات ميزانية الفاعل العمومي " المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة " الذي يؤمن هذا النشاط.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج "يحي الشواشي ، المدير العام للمصالح المشتركة "

تاريخ تولّيه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 19 ماي 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يتمثل دور برنامج القيادة والمساندة خاصة في مساندة البرنامج العملياتي "السياحة والصناعات التقليدية"، من خلال الدعم الإداري والمالي واللوجستي وذلك أساسا عبر تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة وتطوير الموارد البشرية.

وفي إطار تكريس مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف، وتماشيا مع التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشريّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي، تتنزل التوجهات الإستراتيجية للبرنامج على النحو التالي:

- ضمان حوكمة المهمة وبرامجها،
- ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة.

وقد تمحورت أهم إنجازات البرنامج خلال سنة **2023** فيما يلي:

- إنجاز دورات تكوينية في المجالات ذات الأولوية موجهة لإطارات الوزارة.
- مواصلة الدورات التكوينية حول المنظومة الوطنية للتبادل الإلكتروني للمراسلات عليسة.
- مزيد الضغط على المصاريف المخصصة للمواد المكتبية وحبر الآلات الطابعة والناسخة.
- مزيد الضغط على مصاريف الوقود الخاص بسيارات المصلحة.
- إنخراط الوزارة وعدد من المؤسسات تحت الإشراف في برنامج الإنتقال الطاقي.

الهدف الاستراتيجي 1.9: ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة

ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة هو هـدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة لضمان حوكمة المهمة وبرامجها، والذي يحتم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة بما يتماشى مع قواعد حسن التصرف في موارد المهمة.

ورغم تعطل الموقع الرسمي للمهمة، إلا أن مصالح الوزارة عملت على تحقيق هذا الهدف من خلال السياسة الاتصالية الناجعة للمهمة والتقيد بقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية.

المؤشر 1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	42	45	48.44	107.64	70	2025

ارتفعت إنجازات مؤشر نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية لسنة 2023 مقارنة مع التقديرات المتوقعة في نفس السنة ويفسر ذلك خاصة بحرص وزارة السياحة على إرساء مبادئ الحوكمة والعمل على تطبيقها بالإضافة إلى تظافر جهود المتدخلين في مهمة السياحة للتقيد بقرارت وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية.

المؤشر 2.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	7	40	0	-	80	2025

تم وضع تقديرات لهذا المؤشر لأن وضع الموقع الجديد للمهمة حيز الاستغلال كان مبرمجا في بداية سنة 2023 إلا أن المزود أخل بالتزاماته.

❖ الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتحقيق الهدف

حالت عدة إشكاليات دون تحقيق الهدف ونذكر منها:

- تعطل رابط الموقع الرسمي للمهمة نظرا للأشغال الجارية عليه،
- عدم وجود مكلف بتجميع محاضر جلسات لجان القيادة ذات الأولوية ومتابعة مدى تنفيذ توصياتها.

❖ التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف

- التسريع في وضع الموقع الرسمي الجديد للمهمة حيز العمل،
- تكليف مسؤول بتجميع محاضر جلسات لجان القيادة ذات الأولوية ومتابعة مدى تنفيذ توصياتها.

الهدف الاستراتيجي 2.9: ضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الوطني الرامي إلى التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية مع المحافظة على التوازنات المالية للدولة والعمل على تطوير العنصر البشري عبر تعزيز الآليات لتدعيم الإدارة بالإطارات الكفاءة ودعم التكوين.

هذا وقد حققت المهمة في علاقة بتنفيذ هذا الهدف تطورا هاما تجلى بالأساس على مستوى قدرة المهمة على حوكمة التصرف في كتلة الأجور وتنفيذ دورات تكوينية ذات جودة عالية وانعكاس مباشر على مردودية الأعوان رغم إلغاء البعض منها.

المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	11.06	1.27	4	1	25	3	2025

شهدت إنجازات مؤشر الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور انخفاضا سنة 2023 مقارنة بالتقديرات نظرا لعدم طلب المبلغ الجملي للإعتمادات التكميلية الخاصة الزيادة بالعامة في الأجور التي لم يتم برمجتها في ميزانية التأجير لسنة 2023 وذلك بعد إنهاء إلحاق عدد من الأعوان.

كما أن برنامج القيادة والمساندة قد عمل على حوكمة التقديرات عن طريق الضبط الدقيق للحاجيات والإيفاء بكل التعهدات لخلاص أجور موظفي الوزارة.

المؤشر 2.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	73	73.33	85	38.46	45.25	97	2025

شهدت إنجازات مؤشر نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين انخفاضا مقارنة بالتقديرات نتيجة لإلغاء بعض الدورات التكوينية المبرمجة في المخطط لعدم إثمار الأقساط الخاصة ببعض المحاور التكوينية لسنة 2023 في مناسبتين.

❖ الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتحقيق الهدف

حالت عدة إشكاليات ونقائص دون التحقيق الأمثل الهدف ونذكر منها:

- محدودية الهيكل التنظيمي للوزارة الذي تسبب في مغادرة عدد هام من الأعوان،
- النقص الفادح في طاقة استيعاب المقر لأعوان وإطارات الوزارة مما يؤثر سلبا على السير العادي للعمل،
- ارتفاع أسعار الدورات التكوينية خاصة في المجالات الخصوصية.

❖ التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف

- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوزارة.

- النظر في سبل تخصيص موارد لبناء مقر جديد لضم مصالح وزارة السياحة والمؤسسات العمومية الخاضعة للإشراف.
- تعزيز الموارد البشرية من إطارات وأعوان وعملة.
- العمل على تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من خلال تكثيف التكوين في المجالات ذات الأولوية، إضافة إلى دعم نسبة التأطير عبر الانتدابات المدروسة انطلاقا من الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل ومواصفات القائم بالخدمة.

الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة

يندرج هذا الهدف في إطار الحرص على المحافظة على التوازنات المالية للدولة عموما وضمان ديمومة الميزانية كأحد الآليات الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة للدولة.

وتجدر الإشارة أن المؤشرات المرتبطة بهذا الهدف لا تعكس فعلا مدى تحقيقه.

عمل برنامج القيادة والمساندة على إحكام التصرف بشكل جيد في الموارد المالية للمهمة وذلك عبر الضغط على النفقات الخاصة باقتناء الحبر واللوازم المكتبية وحوكمة التصرف في سيارات المصلحة وذلك بتجميع التنقلات ومتابعة سيارات المصلحة عبر نظام المراقبة GPS،مما أثر إيجابا على المصاريف المخصصة لأقتناء الوقود لسيارات المصلحة.

المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
%	34.59	22.41	20	39.16	195.8	10	2025

شهدت إنجازات هذا المؤشر ارتفاعا مقارنة بالتقديرات نظرا لضعف نسبة إنجاز نفقات التدخلات والإستثمار وذلك لتعطل عدة مشاريع بسبب عدم إثمار طلبات العروض (مثال تهيئة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد) أو عدم استكمال الملفات (صناديق الخزينة).

المؤشر 2.3.9: كلفة التسيير للعون الواحد							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
أد	9.6	13.93	12	12.04	100.33	15	2025

شهدت إنجازات مؤشر كلفة التسيير للعون الواحد ارتفاعا طفيفا مقارنة بالتقديرات وذلك لارتفاع نسبة تنفيذ ميزانية التسيير المرتبطة باقتناء الوقود للمكلفين بخطط وظيفية (تسمية عدد من الأعوان في خطة مدير)، ارتفاع أسعار لوازم المكاتب، ارتفاع كلفة تعهد وصيانة وسائل النقل ونفقات الصيانة الإعلامية (تقادم أسطول السيارات والمعدات الإعلامية، بالإضافة إلى النقص الحاصل في عدد الأعوان إثر إنهاء إلحاق عدد منهم دون تعويضهم).

❖ الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتحقيق الهدف

تحول عدة إشكاليات دون تحقيق الاهداف المرجوة وتحقيق القيم المنشودة للأنشطة التي تعهد لبرنامج القيادة والمساندة وتعرقل حسن السير العادي للعمل ويمكن أن نذكر منها:

- نقص الأعوان المختصين في الشؤون المالية والميزانية،
- تقادم أسطول السيارات الإدارية،
- تعطل عدة مشاريع بسبب عدم إثمار طلبات العروض.

❖ التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف

- برمجة دورات تكوينية موجهة للأعوان المختصين في الشؤون المالية والميزانية لمزيد إحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة،
- العمل على تطبيق الإجراءات المعمول بها لترشيد استهلاك الطاقة بالإدارة واتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض،
- تجديد أسطول السيارات الإدارية لتفادي الإفراط في الاستهلاك وترشيد النفقات،
- إحكام تنفيذ ومتابعة ميزانية الوزارة وذلك من خلال تحسين نسق استهلاك الاعتمادات خاصة المتعلقة بالإستثمار والتدخل العمومي.
- توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها عبر تطوير وسائل العمل وتوفير مستلزمات العمل المريحة والضرورية لكافة الأعوان.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 في حدود 3481 أد في قانون المالية الأصلي و 3509أد في قانون المالية التكميلي وبلغت نسبة الانجاز 94.30 %.

وتتوزع إنجازات البرنامج على النحو التالي:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023		إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		(ق. م الأصلي)	ق. م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	2240	2 268	2 267	-1	99.96
	اعتمادات الدفع	2240	2 268	2 267	-1	99.96
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	960	960	771	-189	80.31
	اعتمادات الدفع	960	960	759	-201	79.06
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	206	206	208	2	100.97
	اعتمادات الدفع	206	206	208	2	100.97
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	75	75	75	0	100.00
	اعتمادات الدفع	75	75	75	0	100.00
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد					
	اعتمادات الدفع					
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**3481**	**3 509**	**3 321**	**-188**	**94.64**
	اعتمادات الدفع	**3481**	**3 509**	**3 309**	**-200**	**94.30**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج فرعي عدد 1: القيادة والمساندة	نشاط عدد 1: القيادة	374	358	-16	95.72
	نشاط عدد 2: المساندة	3 135	2 951	-184	94.13
المجموع		**3 509**	**3 309**	**-200**	**94.30**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

❖ **تحليل إنجازات البرنامج حسب الأنشطة:**

- ✓ **نشاط القيادة:** يتمثل نشاط القيادة في تأجير أعضاء الحكومة والدواوين. وقد شهدت نسبة انجاز هذا النشاط انخفاضا مقارنة بالتقديرات وذلك لتحويل اعتمادات من الفقرة الفرعية لأعضاء الدواوين للفقرات الفرعية الخاصة بنشاط المساندة وذلك لتغطية الزيادة العامة في الأجور التي لم يتم ادراجها بقانون المالية لسنة 2023 وكذلك لتسديد الحاجيات الشهرية من الأجور كالتدرجات والتسميات في الخطط الوظيفة التي تمتع بها أعوان الوزارة آخر السنة المالية 2022 وخلال السنة المالية 2023.
- ✓ **نشاط المساندة:** بلغت نسبة انجاز نشاط المساندة 94.13% وقد انعكست هذه النسبة المهمة على مختلف مؤشرات البرنامج وخاصة المتعلقة بالميزانية. فقد بلغت نسبة انجاز نفقات التأجير 99.96% وقد تم تدعيم الإعتمادات المخصصة للتأجير لهذا النشاط خلال سنة 2023 (تحويلات واعتمادات تكميلية) وخاصة الفقرات الفرعية الخاصة بالأجر الأساسي والتدرج والمنح المرتبطة بالوظيفة بعنوان التسميات في الخطط الوظيفية بالإضافة إلى الزيادة العامة في الأجور. هذا ما قلص الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد بلغت نسبة الانجاز 79.06% من جملة الاعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2023. ويعود ضعف إنجاز هذه النفقات لعدم صرف كامل الاعتمادات المرسمة بالفقرات الفرعية الخاصة بالمهمات بالخارج والدورات التكوينية وكذلك مستلزمات الإعلامية.

ورغم أن ضعف نسبة انجاز نفقات التسيير، أثر سلبا على النسبة العامة لتنفيذ ميزانية البرنامج، إلا أن مصالح القيادة والمساندة قامت، في إطار ترشيد الاستهلاك، بالضغط على المصاريف من خلال التقليص من استهلاك الحبر والورق واستخدام المنظومات الإعلامية مثل منظومة التصرف في المراسلات الإلكترونية مما ساهم في تحسين أداء البرنامج عموما.

من جهة أخرى، ناهزت نسبة انجاز نفقات التدخل المبوبة تحت نشاط المساندة 100 % سنة 2023. كما بلغت نسبة انجاز نفقات الإستثمار الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة والمدرجة في إطار مساندة برامج المهمة 100%.